ومن ثم المساهمة في ظهور ممثلين فلسطينيين منتَخبين لعرب المدينة يؤيدون المطالب الوطنية الفلسطينية، ويقارعون الاحتلال واجراءاته، ولو اعلامياً فقط. وان تم ذلك، ويبدو انه لا يمكن ان يتم غيره، اذ من الواضح ان الرأي العام الفلسطيني، في المناطق المحتلة خصوصاً، لا يسمح بظهور غير هذا النوع من الممثلين المنتخبين، فسرعان ما يتحول هذا النشاط ويُفسّر على انه ليس «اعترافاً» بالضم، بل على عكس ذلك تماماً، أي «عدم اعتراف» به ـ وليس في ذلك أي ضرر.

وليست تجربة الانتخابات البلدية، اليتيمة، لسنة ١٩٧٦، في الضفة الغربية، هي الوحيدة في هذا المجال؛ فهنالك، أيضاً، تجارب أخرى أكثر شمولاً وزخماً، لا تزال مستمرة، هي تلك التي مرّ بها الفلسطينيون المقيمون في اسرائيل، في المنطقة المحتلة منذ سنة ١٩٤٨. فهذه الأقلية التي قُدِّر لها ان تبقى في اسرائيل بعد اقامتها، والتي بلغ عددها آنذاك نحو ١٧٠ ألف نسمة، ليصل، حالياً، الى نحو ٧٠٠ ألف، كانت تعرضت، في حينه، لشتى صنوف الاضطهاد والقمع، من فرض الاحكام العسكرية الجائرة عليها ومصادرة اراضيها وتقييد انشطتها السياسية وتضييق سبل العيش امامها بمختلف الطرق. ولقد بقيت الأقلية تلك تتعرض للهجمة تلو الأخرى من قبل السلطات عليها الى ان وصل السيل الزبى، ولم يبق الكثير مما يمكن ان تفقده، فراحت تشن، بدورها، هجمات مضادة على السلطة، سعياً الى انتزاع حقوقها، أو ما أمكن منها. وفي هذا المضمار، لم تبق طريقة الاّ وتمت تجربتها، ابتداء من انشاء الجبهات، مروراً بالتعاون مع الاحزاب المختلفة، وانتهاء باقامة اللجان المتنوعة، وغير ذلك من الأساليب، الى ان اتضح أخيراً ان هنالك وسيلة مهمة لذلك هي السلطات المحلية، من بلديات ومجالس محلية، التي تعمل في العديد من المدن والقرى العربية في اسرائيل، ويبلغ عددها، حالياً، بضع عشرات. ومنذ منتصف السبعينات أقام رؤساء البلديات تلك «تنظيماً» خاصاً بهم، سموه «اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية»، بهدف تنسيق النشاط والعمل المشترك لمصلحة المواطنين العرب. ومنذ اقامتها، بدأت اللجنة تلك تلعب دوراً بارزاً، راحت اهميته تزداد باطراد، على صعيد مجابهة المشاكل المعيشية الجارية للمواطنين العرب ومحاولات حلها. وفي أكثر من حالة، تم ذلك من خلال خوض الصراع مع السلطات، بأشكال مختلفة، وبمدى لا بأس به من التخطيط والتنسيق بين اعضائها، مما أكسبها نفوذاً متزايداً، جعل بعضهم يطلق عليها اسم «برلمان العرب في اسرائيل». بل ان اللجنة تلك خاضت، في بعض الحالات، نضالاً سياسياً واضح المعالم، لعل ابلغ دليل عليه هو ذلك الدور الذي لعبته في التصدي لمحاولات السلطات مصادرة المزيد من الأراضي العربية، وتحويلها لأغراض الاستيطان اليهودي، وذلك بواسطة تنظيم حملات الاحتجاجات والاضرابات والتلويح باتخاذ مختلف الاجراءات وتوجيه الضغوط، هنا وهناك. ويظهر ان النشاط هذا كان فعالاً لدرجة بدا معها كأن السلطات أقلعت، أخيراً، عن عادتها سيئة الصيت في مصادرة الأراضي العربية، او ـ على وجه التحديد ـ ما بقي منها. بل، والأكثر من ذلك، يبدو كأن «ثورة» توشك على ان تسيطر على المفاهيم في هذا الصدد. فحكومة اسرائيل لم تكتف فقط بوضع مخططات مصادرة الأراضي على الرف، بل ان بعضها راح يدعو الى اعادة بعض القرويين العرب (سكان قريتي اقرت وكفربرعم، مثلاً) الى قراهم، التي كانوا طردوا منها سنة ١٩٤٨.

صحيح ان «اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية» في اسرائيل لم تقع، بعد، في هوى المهجر الفلسطيني. كما ان أعضاءها غير منهمكين كثيراً في ترديد آيات الولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنه صحيح، أيضاً، ان هذا، بالذات، غير مطلوب؛ ولا ضرورة له، وليس هو بيت القصيد. فاعضاء اللجنة تلك منهمكون، كل في مدينته او بلدته او قريته، بتأمين الخدمات